दशसा दः ॥।

المدد سم

و ۱۳ ایلول ۱۹۳۲

عمان: الثلاثاء في١٣ جمادى الاولى١٣٥١

مذاكرات المجلس التشريعي الجلسة الاولى الدورة فوق العادة الحامسة المجلس التشريعي الاردني الشاني المنعقدة بتاريخ ١-٩-٢٩١١

الارادة السنية المعلنة افتتاح المجلس نتيجة الاقتراع لانتخاب مساعدي الرئيس والسكرتير قانون رسوم المحاكم الشرعية لسنة ١٣٢ والأسباب الموجبة له قرار المحلس التشريعي برفض قانون رسوم المحاكم الشرعية لسنة ٩٣٢ قانون الميزانية العامة لسنة ٢٠٢ - ٣٠٠ المالية .مع الجدول رقم (١) و (٢) قرار المحلس النشريعي بأحالة قانون الميزانية العامة لسنة ٩٣٠ –٩٣٣ المالية على اللجنة المالية

«يسمى هذا القانون (ذيل قانون الجارك و المكوس اسنة ١٩٣٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية »

« يجوزلدا ثرة الجمارك والكوس ان تصدر رخصاً للذين يرغبون ان يضموا ثخت مراقبته ابضائع في معامل» (قبلت)

المادة الثالثة:

يصرح لمثل هذه المعامل -- اذا استوردت مواد للصنع قد دفع رسم الجمرك عنها -- ان نسترد مالا يزيد على تسمين في المئة من الرسم المدفوع وذلك عندمـا تعرض المواد الصنوعة في السوق للاستهلاكات المحلية او تصدر تخت مراقبة الجمارك » ·

· (قبلت)

المادة الرابعة :

« يجوز للجلس التنفيذي بموافقة سمو الامير المعظم ان يضع انظمة لتنفيذ هذا الفانون » ·

عادل بك — بقدر ماكان القانون السابق الذي بحثنا عنه قبل برهة ضــــارًا في مصلحة هذه البلاد فأن هذا القانون مفيد جداً ولا لزوم للتردد في قبوله ،غير اني الفت نظر الحكومة الى لزوم ملاحظة مصلحة ابناء هذه البلاد عندما نضع الانظمة الوارد ذكرها في البند الرابع من هذا القيانون ، وان تفيد الامورالصناعية بنقاط من شأنها ان لاتجمل لمضاربة الاجانب عليها سبيلاً ، وان تحصر هذه الاستفادة بأهالي البلاد فقط لاننا عندما ننظر في قانون سن خصيصاً لتشجيم الصناعـات الوطنية لا بدلنا ان ننظر ايضاً في كيفية حمـاية تلك الصنائع ؛ لأن البلاد من حيث الصناعات بحـالة ابتدائية وقد يخشى اذا ترك الامر على غاربه ان تسحق تلك المشاريع الوطنية التى سوف تومس عمن قبل المشاريع الاجنبية عظهذا الامر الهام الفت نظر الحكومة ودائرة الجارك وارجو أن ثلتفت اليها عند وضع الانظمة المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون

توفيق بك – أن شاء الله

الرئيس- معموع القانون ?

مساعدي الرئيس:

١- سلطي باشا الابراهيم

٧- حسين بك اليوسف

مساعدي السكرتير:

١- ادبب بك الكايد

٧- هاشم بك خير

و كيل الرئيس توفيق بك — فليقرأ مشروع قانون زمنوم المحاكم الشرعية لسنة ٩٣٢ (فقرئ) كاهومنشور فيالصحيفة(٣١٨)منالعدد (٣٥٧) من الجريدة الرسمية والاسباب الموجبة

الموجبة الموجبة له کا یلی :

لمشروع قانون رسوم المحاكم الشرعبة لسنة ١٩٣٢

المادة

٧– بموجب المادة ٢٩ من قانون ٤ تشرين اول سنة ١٩٢٣ يستوفى رسم ٢ في المئة في كل قضية يكون فيهما قيمة المدعى به أكثر من ١٠٠ قرش واذا كانت هذه القيمة اقل من هذا المبلغ فلا يستوفى رسمالبته · ان المادة الحالية تزيد الرسم الى ٣ في المئة وتضمن بان لا تستثنى دعوى ما من الرسوم .

تستوفي رسوم نسبية في كل دعوى تسمى فيها بعض القيمة بالنقد هذا عكس القضايا المبحوث عنها بالفصل الـثاني (الرسوم المقطوعة) الـتي لا تسمى فيها القيمة في الدعوى بالنقدوهذه الدعاوى هي مثل الطلبات لتسليم القاصر وتعيين الوصي والطلاقوطلب الاقرار بانالزواج غيرشرعيوما شاكلذلك وجمبع هذه الدعاوى تأخذ في المحاكم الشرعية شكل دعوى .

التغيير في معدل الزسم يجبان ينلج فيزيادة تزيد قلبلاً على الخسين فيالمئة عن الذي كان يستوفى سابقاً · ٣- الغرض من هذه المادة البحث عن قضايًا غير القضايًا التي سمعت في المرة الاولىوالتي لمتشملها المادة الثانية من هذا القانون •

٤-- الغرض من هذه المادة ان يوممن استيفاء اعلى معدل الرسم في القضايا التي تتناولها هذه المادة .

ه— الرسم الذي يستوفى الآن بموجب قانون (٤) تشرين اول ١٩٢٢ يختلف من ٢٠٠٠ مل الى جنبه واحد والمادة الحاضرة ثعين المبلغ ٧٥ ملا في كل قضية وبهذا يتحقق زيادة مئة في المئة

٣- المقدار الذي يستوفى بموجب قانون ٤ تشرين اول ١٩٢٣ كان ٣٠٠ مل والمادة الحاضرة نظهر زيادة ٥٠٠

٧- الرسوم التي تستوفي الآن بموجب قانون ۽ تشرين اول ١٩٢٣ کانت ، ، ه مل عن کل وکالة همومية ومثنين مل عن كل وكالة خصوصية ، إن المادة الحالية نؤمن زيادة ، ٥ ملا عن كل وكالة خصوصية .

للدورة فوق العادة الخامسة المجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الاولى للدورة فوق العادة الخامســة للمجلس التشر بعي الاردني الـثاني في الساعة العاشرة من يوم الخيسالمصادف ١ جمادى الاولى سنة ١٣٥١ و ١ ايلول سنة ١٩٣٢ برئاسة وكيل فخامةر ئيس الوزراء السكرتير العام توفيق بكابو الهدىوحضور اكثرية قانونية ولم بتغيب عن الجلسة سوى سماحة الرئيس الشيخ عبد الله افندي سراج وادبب بك الكايد مدير الآثار (لمعذرة شرعية) وحمد باشا بن جازي ، صالح باشا الموران ، ماجد باشا المدوان .

ثم (تليت الارادة السنية من قبل و كبل فخامة الرئيس والحضور وقوفاً) :

«الارادة السنية»

بالنظر لوجود بعض اعمال تشريعية تستدعي اجتماع المجلس التشريعي للنظر فيها :

نعن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن

استناداً للمادة (١٩) وللفقرة الثانية من المادة الثلاثين المدلة من القانون الاساسي

وبناء على ما عرضه علينا زئيس وزرائنا

نصدر ارادتنا بما هو آت :

« يدعى المجلس التشريعي للانعقاد في دورة فوق العــادة لمدة تبتدئ يوم الاثنين المصادف ٢٩ اغستوس منة ٩٣٢ وثنتهي يوم الاثنين الموافق ١٩ ابلول سنة ٩٣٢ بقصد اقرار الامور المعينة فيما يلي :

" ١- مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ –١٩٣٢ المالية ·

٢ - مشروع قانون رسوم المحاكم الشرعية

٣- مشروع قانون الغاء قانون التقاعد العسكري

ء – مشروع قانون تعديل رسوم البحر الميت · »

944-Y-15

«عبل الله»

رئيس الوزراء

عبد الله سراج

وكيل الرئيس توفيق بك - هل تزون من المناسب قراءة الضبط السابق بعد أن طبع في الجريدة الرسمية ووزع على الاعضاء?

« فقرر الحلس عدم لزوم قراءة الضبط المذكور »

وكيل الرئيس توفيق بك — ان المادة الرابعة من النظام الداخلي نقضي بانتخاب اثنين من اعضاء المجلس لساعدة فخامة الرئيس واثنين آخرين لمساعدة السكرتير فلنشرع بالاقتراع :

(بعد أن وزعت أوراق الاقتراع وصنفت أحرز الأعضاء الآئية اسماو هم أكثرية الاصوات)

اطلب رد هذا القانون وعدم اقراره . متري باشا –- او يد الزميل عادل بك في مطالعته التي سبقني بها · لا يخفى على الحكومة واعضاء المجلس الموقر الضيق العظيم الموجود في البلاد مثل القحط وقلة الموارد ، فالحكومة اذن من واجبها ان تنظر الى هـــذا الشعب الضعيف الذي هو بمثابة الروح للجسم ، بعين الرحمة وتخفف الرسوم حيث سبق لهــــذا المجلس ان طلب تخفيف رسوم المحاكم ، لذلك افترح ان يو^ميد طلب الزملا^ء برد هذا القانون رحمة بالشعب [،]

شكري بك – تستوفى رسوم المحاكم الشرعية في الوقت الحاضر بالاستنادالى قانون رسوم المحاكم الصادر · 944 2: ...

ان هذا القانون قد وضع في الاصل للمحاكم النظامية والمحاكم الشرعية على السواء · وفي سنة ٩٢٩ روعي انه غير واف بالمقصود فألغيت احكامه المتعلقة بالمحاكم النظامية واستعيض عنها بقانون خاص بالرسوم المذكورة وبقي معمولاً به على قدر ما يتناول رسوم المحاكم الشرعية ·

يظهر ان الاسباب التي من اجلها !قر الغاء القانون المبحوث عنه موجودة بالنسبة لرسوم المحاكم الشرعية ، بدليل مراجعة الجهة الشرعية للحكومة من اجل اصدارها قانون خاص الرسوم التي تستوفيها اسوة بالمحاكم النظامية و بناءً على ما تصادفه من صعو بات في تطبيق ما هو مختص بها من مواد هذا القانون الذي نحن في صدده .

ان هذه الصغوبات والمشاكل متأتية على ما علمت من ناحية غموض المواد المذكورة واحثمالهـــا للتأويل وحاجتها للتفسير بالنسبة لبعض القضايا الشرعية · بمكنني بعدهذا البيان ان ارد على الفكرة الاصليـــة التي اوجدت مشروع قانون رسوم المحاكم الشرعية ، هي في الاصل وليدة عاملين اساسيين : همـــا ازالة الصهوبات والمشاكل التي اشرت اليها ، والرغبة من اجل السبب المذكور للتخلص من قانون.معظم احكامه ملغاة كالمعلمون لا انكر ان هذا المشروع من شأنه تزييدرسوم الهاكم الشرعية وقد ورد ذلك بصراحة بالاسبابالموجبة • ولكن هذا الامر وحده اي مجرد كون المشروع يستدعي تزييد مقدار الرسوم لا يكني للحكم على عدم الحاجة

على ما اظن · ان المادة (٢١) من النظام الداخلي لمجلسكم الموقر تنص على ان المذاكرة الاولى للقانون يجب ان تجري بصورة عامة لا بالنظر الى موضوع مواده ، وما دام هذا هو غرض واضع القانون ، فانه من حسن الرأي ان نقدر الحاجة في بادي الامر ، فاذا قبلنا بها أحلناه على اللجنة المالية وعندما يأتي دور المذاكرة الثانية لن يفونها است ثناقش المشروع من حيث اغراضه في كل مادة على حدة

ان مجلسَكم الموقر في جلساته السابقة قد دل على حكمة عظيمة وعلى تروكبير في معالجة ما عرض عليه من القوانين وارجو بل اعتقد ان هذه الحكة قد ترافقنا في هذه الدورة

عوده بك – لقد تكلم حضرة الاستاذ عادل بك عن مشروع قانون رسوم الهاكم الشرعب وطلب رده الامرين: الاول لأن الهاكم وجدت لاجل توزيع المدالة وليس لجب اية الاموال ، ثانيا لزيادة الرسوم ثريادة ابتكرشي ُ جديد للقضايا الـتي يبين في الوكالة اكثر من موكل واحد وهذه القضايا عديدة وقد قدر ان زيادة الرسوم الـتي تومن بفرض رسم على كل موكل تبلغ ٠٠ في المئة نقر يباً ·

 ٨- الرسم الذي يستوفى الآن بمقتضى قانون ٤ تشرين اول ١٩٢٣ يبلغ مقداره · · ٥ مل والتغيير في الرسم تظهر زيادة ١٠٠ في المئة ·

١٠ – فانون رسوم الهاكم الصادر في ٤ تشرين اول ٩٢٣ الذي يتناولالزسوم التي تستوفى فيالهاكم الشرعية والنظامية قد ألغى بالمادة ٧١ من نظام رسوم المحاكم لسنة ١٩٢٩ (ما عدا الاحكام التي نتعلق بالرسوم التي تستوفى في المحاكم الشرعية) ولهذا روّي من الضرورى الغاء احسكام قانون ٤ تشر بن اول ١٩٢٣ التي لا تزال مرعية الاجران

عادل بك — اننا نشكر واضع هذا القانون وكاثب الاسباب الموجبة له على صراحته التي ما فوقها صراحة والتي ليس فيها اقل مواربة لا نه بين في الاسباب الموجبة بأن الغرض من وضع هذا القانون هو زيادة الرسوم في الحاكم الشرعية وكل بند من بنود هذه الاسباب الموجبة تبين مقدار هذه الزيادة ·

اننا نشكر واضع هذا القانون على صراحته وانما لا نشكره على قساوته هذه ، لأن هذا القانون هو عبارة عن ضريبة جديدة تلقى على عانق هذا الشعب المسكين ·

ان البلاد كما لا بخنى بحالة فقر وفاقة لم يسبق لها مثيل ، وعلى هذا لا يمكننا ان نتحمــــل اية رسوم زيادة على الضرائب، ناهيك على انه لو بوجد من يعظف على هذا الشعب المسكين لكان من واجبه ان يتقدم لهذا المجلس بمشروع من شأنه ان يخفف عن عاتق هذا المسكين الذي اصبح بحالة مربعة من الفقر ·

هذا بن وجهة عامة ، واما من وجهة خاصة أعني باعتبار علاقته في رسوم المخــــاكم التي تأسست لتوزيع المدل بين الناس ٤ فاني اقول:

ان المحاكم لم تنشأ لكي تستدر البلاد لخز بنة الدولة ، بل انشئت لتوزيع العدل بين الناس ، و بالطبع فان توزيع العدالة في من أهم واجبات الحكومة ·

ينبغي ان لا يكون نوزيع العدل بثمن من المنظلم من امر ما ، اذا اراد مراجعة المحاكم، ومن واجب الحكومة ان لا تطلب ثمنا منه لاحقاق الحق ، وقد بينا في الدورة الماضية شكوى الاهلين من نظام رسوم الحـــ اكم الذي وضع ايضاً دون النظر الى حالة الشعب والى فكرة لزوم توزيع العدالة بين الناس دون مقابل ولاثمن

ان جميع مواد هذا القانون من شأنها ان تزيد الرسوم الحاضرة و بالنسبة لما ذكرته آنفاً لا يجوز لنا ان نفر مثل هذا القانون ولا نقبل به ، فأفترح على الزملا الكرام ان يرد هذا القانون

قاسم بك - اعتقد انناكانا نشارك حضرة الاستاذ عادل بك بما ابداه بشأن هذا القانون بالنظر لحالة البلاد الاقتصادية كا ذكر الاستاذ

اني كنت في الدورة الماضية قدمت افتراحي المعلوم بشأن تخفيف رسوم المحاكمة وما كنا نأمل من حكومتنا الله تُتَقِيم البنا عِذَا القانون الذي يزيد رسوم الحاكم في الوقت الذي تتطلب البلاد تخفيف الرسوم ۽ وطب فلسطين ، وشرق الاردن ·

فالسياسة المتبعة في هذه البلاد هي ان لا بفكر ، الا بزيادة الرسوم والضرائب وتخفيض الاعانة المالية البريطانية

بر. فهنا نرى ان الرجال الموكول اليهم النظر في الامور المختصة في الرسوم يفكرون دوماً ان يجعلوا التعادل اساساً بين ما يجبى من رسوم وما يصرف على توزيع العدل

ان في البلاد الاخرى لا توجد الرسوم لكي تملاً الخزينة من جيوب طالبي العدالة والمتظلمين ، بل تو خذ الرسوم لكي لا يساء الاستعمال عند مراجعة المحاكم ولكي لا ينقدم الى المحاكم الا من كان صاحب حق على الا كثر ، ولهذا السبب رأوا في بعض البلاد المتمدنة ان يضعوا رسوماً جزئية فقط اما هذا الرسم الذي وضع في المحاكم النظامية والشرعية فهو رسم باهظ لا يتناسب مع هذه الفكرة التي نوهت عنها، كما انه لا يتناسب مع حالة اهالي البلاد – الذين تفرض مراجعاتهم للحاكم الشرعية – لا نهم فقرا، وضعفا، لا طاقة لهم لتحمل من حالة اهالي البلاد – الذين تفرض مراجعاتهم للحاكم الشرعية – لا نهم فقرا، وضعفا، لا طاقة لهم لتحمل

قاسم بك – ايس عندنا من مانع بمنعنا من ان نقبل هذا القانون مبدئيًا لتحويله على اللجنة المحتصة ولكن يكون هذا عند ما يوجد في القانون بعض مواد في جانب الشعب ، ولكن طالمًا هذا القانون ، كما انضح لكمن يكون هذا عند ما يوجد في القانون بعض مواد في جانب الشعب ، ولكن طالمًا هذا القانون ، كما انضح لكمن الاسباب الموجبة ان جميع مواده هي لتزبيد الرسوم فلذلك ارى عدم تحويله الى اللجنة المالية ورده اولى من ان صال اللها .

متري باشا - من المعلوم عند مجلسكم للوقر ان زيادة الرسوم لقلل الدعارى وتخفيض الرسوم يسبب انهائها والدليل على ذلك عندما خفضت رسوم التسجيل ورأت الاهالي ان الحكومة نظرت اليهم بعين الشفقة تواردوا على دوائر التسجيل وطلبوا تطويب اراضيهم واملاكهم اما هذه الرسوم التي تربد الحكومة وضعها في قانون رسوم المحاكم الشرعية هي ستحصل من الايتام والارامل وليس في مقدور هو لام الاستطاعة على الدفع ه قانون رسوم المحاكم الشرعية هي ستحصل من الايتام والارامل وليس في مقدور هو لام الاستطاعة على الدفع ه مثلا يصعب على المراجع ان يدفع رسم الوكالة وقدره سبعاية وخسين ملاكم ان صاحب الدعوى التي مرعليها مثلا يصعب على المراجع ان يدفع رسم الوكالة وقدره سبعاية وخسين ملاكم ان صاحب الدعوى التي مرعليها مرور الزمن لعدم امكان دفع الرسوم حينما يرى ٤ ان الرسم الثاني اكثر من الرسم الاول فلا يتقدم بالعليم الى القامة الدعوى .

العام- العنوى لذلك ارى من الموافق تخفيض الرسوم ليكون سبباً لاقبال الاهلين على المعاكم ، والحالة الحاضرة لسسة خافية على مجلسكم الموقر .

عوده بك – اعتقد أن وجود هذا المشروع هو ضروري لاجل انتظام المعاكم الشرعية ، ولذلك يبقى عوده بك – اعتقد أن وجود هذا المشروع هو ضروري لاجل انتظام المعاكم الشرعية ، ولذلك يبقى علينا البحث في زيادة الرسوم ونقصها

لاح لي من بيانات الزميل متري باشا انه لم يمن النظر فى بعض مواد هذا القانون كا يجب حيث ذكر أن لاح لي من بيانات الزميل متري باشا انه لم يمن النظر فى بعض مواد هذا القانون كا يجب حيث ذكر أن رسم الوكالة العامة بموجب القانون الحالي فيحسد رسم الوكالة هو عبارة عن سبعاية وخسين ملا ٤ فاذا رجعنا الى رسم الوكالة العامة بموجب هذا المشروع هو انقص من الرسم الحالي ٤ مصال ذلك الدعاوى الواردة مماية قرش ورسم الوكالة العامة بموجب هذا المشروع هو انقص من الرسم الحالي ٤ مصال ذلك الدعاوى الواردة

ان كل محكمة وكل حاكم ان كان من المحاكم المدنية او المحاكم البدوية ايضاً لهم الحق ان يستوفوا رسوم الحكم الله المحكمة وكل حاكم ان كان من المحاكم المدنية المحكم الذي يصدر تجاه نفقاته ونفقات مركزه ولذلك ان اخذ الرسوم من قبل المحاكم أمر متفق عليه في المدنية والجاهلية والبدوية

بقي علبنا قضية الرسوم ، قد يكون في مواد هذا القانون شيء من الزيادة في الرسوم ، ونظراً لأن قانون رسوم المحاكم الشرعية السابق غير مستوف للشروط وكثيراً ما صادفت الحكام الصعوبات في كيفية أخذ الرسوم ولأن المحاكم الشرعية اصبحت منفصلة عن المحاكم النظامية ، فمن الضروري وضع قانون مستوفي الشروط لتسير عليه المحاكم الشرعية ، ولما من حيث الزيادة والنقصان فاعتقد ان البحث في مثل هذه المسائل هي من خصائص اللجنة المالية التي يمكنها ان انتصرف بهاكيف ما تشاء ،

لذلك افترح احالة هذا القانون على اللجنة المالية الموافقة من الجبراء وممن يقدرون الامور حق قدرها لتتصرف بقضية زيادة الرسوم ونقصانها ، ومتى عرض على مجلسكم الموقر قرار اللجنة المشار اليها لنا الحق في تصديقه او رفضه ولذلك لا ارى من مانع بمنعنا من احالة هذا المشروع على اللجنة المالية .

عادل بك – إن حضرة الزميل شكري بك لم يدحض شيء مما بينته قبل وقد اعترف بان هــــذا القانون يزيد في الرسوم كما هو وارد في اللائحة · وقال : ان من جملة المقاصد لوضع هــــذا القانون هو ازالة الصعو بات الناشئة عن تطبيق القانون السابق · فاذا كان هذا هو القصد فما على الحكومة الا ان نقدم قانون على حدة يجتوي على ازالة النقاط المبهمة الموجودة في القانون السابق وعندها ينظر المجلس فيه · ثم بحث حضرة الزميل ٤ ان هذا المجلس في مذا كراته في الدورات السابقة قد دل على حـكة وترو وانه يود ان نسير على هذا المنوال في هذه الدورة • اني اخشى ان تكون الحكمة التي نوه عنهـ احضرة الرميل ، هي التي سببت للقديم مثل هذا القانون الجائر الى هذا المجلس، ذلك القانون الدي يفرض على المنظلم وطالب العدل من المحاكم الشرعية ، ان يدفع رسما قدره ثلاثة في المائة عند نقديم الدعوى . و كنت بينت عندما بحث الزميل قاسم بك في الدورة السابمة عن عدم تمكن أكثر الناس - بما فيهم من تعدهم الحكومة اغنياء - من دفع ضريبة الاعشار بفضل السياسة المالية المتبعة في هذه البلاد، وهو لام عاجز بن عن دفع الرسم في المحاكم النظامية الذي هو عبارة عن اثنين في المائة فقط، فكيف نقبل أن نطلب الى طالب نفقة - والذي هو بطبيعة الحال محتاج للعونة -، لا تزيد على الخسة قروش، ان نطلب منه دفع رسم قدره ثلاثة في المائة · هذا هو الظلم بعينه ، ولا يمكن البتة لأي شخص فيه ذرة من العاطفة والشفقة أن يقبل ارغام الناس على دفع مثل هذه الرسوم الباهظة من اجل طلب العدالة · قال الزميل عوده يك : ان جميع المعاكم في العالم حتى المحاكم البدوية وفي جميع الادوار حتى في زمن الجاهلية كانت القضاة تُستوفي الرسوم عندما تعرض طلها القضايا . اني اقر حضرة الزميل على هذا المبدأ من جهة واحدة ، وهذا كان متيج في زمن لم يوجد فيه حكومات مدنية منظمة ، تعتبر ان من اهم واجباتها هو توزيع العدل ، وان جميع الضوائب من موارد مختلفة في لاجل تأمين الأمن ونوزيع المدل بين النساس ، ولم ار في اي قطر من اقطاد هذا الهالم أن حكومة ما نفكر في أن نتعادل واردات سحاكها مع مصارفها الا في هذين القطر بن أعني بهمسما ه

 في المادة التاسعة من هذا المشروع هي مستثناة من الرسوم وعلى كل حال يجتاج هـــذا المشروع الى تدقيق عميق إكثر من بخته امام المحلس بصورة عامة ، ولذلك ارى من الحكمة ايداع المشروع الى اللجنة المختصة لتدفيقـــه ومتى عرض على مجلسكم الموقر يدققه مادة فمادة ثم له حق الحيار بقبوله او رده

سعيد بك – المسألة بسيطة ، لاحظتم ايها الاخوان القريحة السيالة التي تكلم بها الاستاذ والاخ عوده بك وهذا امر لا بتسنى لـكل امرىء ما لم يكن في بحبوحة من الرفاهية · اما احالة المشروع الى اللجنـــة المالية التي ﴿ كَثَرِيتُهَا مَنَ اعْضَاءُ الْحِلْسُ التّشريعي المنتخبين فلست على هذا الرأي ، واني على نقيض في الرأي مع الاخ عوده بك ، لان الفقر والجوع اللذان استوليان على الامة الاردنية في هذه الظروف الحرجة لا تمكن احسدنا من التفكر بصورة حكيمة ولا ضرورة هنالك من ان ينظر هو لاء الى هذه الامور فكان الاجـــدر على الشارع الذي اوجد لنا هذا المشروع ان يتقن عمله على الاقل دون ان يس وجهة الرسوم من حيث الزيادة فلا تختلف من الوجهة التي سردها ان كان شكري بك او عوده بك ·

ان هنالك صعوبات تصادفها المحاكم الشرعية من حيث معاملاتها فنحن نقبل هذا المبدأ بكل سرور غير ان زيادة الرسوم في هكذا اوضاع أمر لا نقدم عليه ولا بشكل من الاشكال ولا ارى لزوماً لاحالته على اللجنـــة

حضرة الاستاذ عادل بك بشأن رد هذا القانون والغاء الرسوم الزائدة هو في محله ·

عمر حكمت بك وزير العدلية — ان حوالة المشروع الى اللجنة المختصة ليس معناه قبول القانون على علاته غلاك ارى من الضروري احالته على اللجنة المالية لتدقيقه وارساله لمجلسكم مشفوعاً بملحوظاتها ·

وكيل الرئيس نوفيق بك – قبل ان اضع القضية فى الرأي اود ان اصرح لمجلسكم العالي بملحوظات ارى

لقد ذكر حضرة مدير الخزينة انه لا بوجد في الوقت الحاضر قانون خاص لرسوم المحاكم الشرعية ، وان ما هو متبع بقايا مواد خاصة بتلك الرسوم من قانون قديم كان يشمل رسوم هذه المحاكم والمحاكم النظامية ، وان في تطبيق تلك المواد صعوبات كثيرة ومحاذيراً ايدتها الخبرة والتجارب ، وقد صرح الاستاذ عادل بك بانه اذا كانت هنالك حاجة لوضع قانون فلا مانع من ان تقدم الحكومة مشروعاً غير هذا ودكر ايضاً حضرة العضو قاسم بك بانه لا مانع من قبول هذا القانون بشرطعدم تزييد مقادير الرسوم وظالما الامر كذلك فما في الضرورة لرفض المشروع المةدم الآن والانتظار لدورة اخرى لتقديم مشروع ثان، مع انه كاهو معلوم لمحلسكم العالي يجق الى اللحنة المالية أن تعدل هذا المشروع بالشكل الذى تراه موافقاً كما يجق للحلس أيضاً أن يدخل أية تعديلات عليه بعد أن تقبله تلك اللجنة · أو ليس بذلك ضرر وعدم مراعاة للحاجة والوقت ?

عادل بك - الى اجيب على كلام الزميل شكري بك بانه اذا كان هنالك صعو بات متأنيبة من تطبيق القانون القديم ، مكن للحكومة أن تقدم مشروعاً آخر لازالة هذه المشاكل . هذا أذا فرضنا حدلا أنه بوجلا

صعوبات في تطبيق القانون السابق وان هذا المشروع يحتوي على نصوص من شأنهـــا ازالة الصــو بات على اني لا اعتقد بوجود صعوبات في الامر ·

كنت قصدت عدم اطالة البحث في ابتداء الامر ولكنطالما ذكر حضرةو كيلالرئيس هذهالنقطةواستند اليها لتبرير احالة المشروع على اللجنة المختصة ، فلا ارى من بأس لشرح اوفى من الشرح الاول ·

ان هذا القانون يحتوي على امرين : الامر الاول هو تزييد الرسوم بصورة عامة ،و الامر الثاني هو ايجاد رسوم جديدة لمراجعات متنوعة قد تـقع من قبل ارباب المصالح المحاكم الشرعية · وقد كان القانون السابق خالبًا من ذكر هذه الامور · فتكون الغاية والحالة هذه من وضع هذه النصوص المتعلقة في النقطة الثانية ، هو شأنه ان يحمل الناس حملا لا طاقة لهم به ، لهذا فاني اصر على رد هذا المشروع ولا حاجة للنظر فيه من قبـــل اللحنة المالية.

شكري بك – عندما اشرت الى الصعو بات والمشاكل في تطبيق ما يتعلق بالمحاكم الشرعية من قانون رسوم المحاكم النظامية الصادر سنة ٩٢٠ — اعتمدت في هذه الاشارة على ملحوظات اطلمني عليها من بطبةون هذا القانون بالفعل ، ولولا الاطالة لسردت تلك الملحوظات بتمامهـــا · ار يد ان اقول ان الصمو بات موجودة وان الفت النظر الى ان اللجنة المالية واللجان الاخرى تملك حتى التصرف في صبغ المشار بـع التي تعرض عليها وليستِ مقيدة بالصيغة التي تكون للمشار يع حين احالتها عليها · اننا نحن امام امرين الاول ازالة الصعو بات ، والثاني الشكاية من تزييد الرسوم .

لست استصوب ان نظل على معاناة الصعو بات التي تشكو منها المحاكم الشرعية بمجرد ان مشروع القانون يستدعي تزييد الرسوم مع العلم بان اللجنة تملك حق التصرف في صيغته .

وكيل الرئيس توفيق بك — ارى ان اوضح للمجلس العالي انه ليس من الحكمة الاقدام على رد المشروع طالمًا بالامكان ان تبدي اللجنة والمجلس رأيهما فيه واعتقد انه لا ضرر من احالته على اللجنة المالية وارجو من المحلس العالي ان يتروى في الأمر '

عادل بك ــــ ولكن نكون قد اشغانا اللجنة بامور زائدة

عوده بك — طالما ان امر التصحيح والتعديل هومن صلاحية اللجنة فلا بأس من ارساله اليها رفيفان باشا — لا ارى من مانع بمنعنا من احالة هذا المشروع على اللحنة المالية لندقيقه ندقيقًا دقيقًا . وكيل الرئيس توفيق بك – اضع هذا المشروع في الرأي وارجو ممن يوافق على احالته الى اللحنة المالية

أن يرفع يده

و كيل الرئيس توفيق بك – فليقرأ قانون الميزانية العامة لسنة ١٣٣–١٣٣

<u>ن</u> . ف	الفصــل	= 1 + ~·	٠-١٩٠٢: ١: ١: ١١: ١: ١: ١: ١: ١: ١: ١: ١: ١: ١	
505.	٥١ — دائرة النافعة		قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ – ١٩٣٢ المالية المادة الاولى – يسمى هذا القانون قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ – ١٩٣٣ المالية ويعمل به اعتباراً من بداية	
170	ه ١ - (أ) - الاشفال العامة المتكررة	۱۱۱ است و پخش به استاره این بخاید		
149:4	١٦ ادارة البرق والبريد والهائف	ف و ۱۳ آذل سنة ۱۹۳۳ ای مملف	السنة المذكورة · المادة الثانية يخصص لنفقات الحكومة عن الأثني عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٣ اي. مبلغ	
12172	١٧ دائرة الاراضي	و قر (١) الملحة مبذا القاندن	الدة النائية مجصص لنفقات الحددومة عن الد التي عسمر سهر النبي للمهني ب المدور عنه المعانون . لا يزيد على (٣٤٨٦٢٧) جنبها فلسطينيا بموجب الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .	
1117	١٨ (أ) الشرطة	י בין די דיייים אירי ייייים אירי ייייים אירי ייייים אירי ייייים אירי ייייים אירייים איריים אירייים איריים איריים איריים איריים איריים איריים איריים איריים איריים אירייים איריים איריי	لا يزيد على (٢٤٨ ١٢٧) جنيها فلسطينيا بموجب الجدول رم (١) استعلى بهدا السوف	
14404	۱۸ – (پ) – السجورت	ذار سنة ۱۹۴۳ علمة قدره (۲۲۲۲۲)	المادة الثالثة – لا يجوز نقل اي مبلغ من فصل الى آخر الا بقانون · المادة الرابعة – قدرت الواردات للا نبي عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٣ ببلغقدره(٣٤٧٢٢٧)	
• •	٨١ — (ﻫ) — دورية البادية			
Aqok	١٩ - النفقات العامة		جنبهاً فلسطينياً كما هو مبين في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون · لمادة الخامسة – يسدّد العجز البالغ (١٤٠٠) جنبها من الفيض المدوّر على سنة ١٩٣٢ –١٩٣٣ المالية وقدره	
7074	٣٠ - دائرة المعتمد البريطاني		الده العاملة - إسد د العجز البائع (۱۷۰۰) عبيها من العيص المعاور على علمه ۱۱۱ ، ۱۱۱ ، ۱۱۱ ، ۱۱۱ ، ۱۱۱ ، ۱۱۱ ، ا	
45.44	٢١ — دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	- 3-111 1944-1	ر بعدي المين الميزانية الحناص الموقت رقم (١) لسنة ١٩٣٢–١٩٣٢ المالية · لمادة السادسة— يلغى قانون الميزانية الحناص الموقت رقم (١) لسنة ١٩٣٢–١٩٣٢ المالية ·	
1777	٢٢ - لجنة الاشراف على البدو			
41410	٣٣ سدس نفقات قوة الحدود		(جدول رقم - ۱)	
7727	٢٤ - دائرة النافعة فوق العادة	ل ٠ ف	الفصــل	
17	ه ٢ دائرة البرق والبر بد فوق العادة	12202	١ المقر العـالي	
14	٣٦ – الشرظة والسجون فوق العادة	. 091	٢ – الديون العمومية وفائدة القروض ٢ – الديون العمومية وفائدة القروض	
YOY	٢٧ سدس نفقات قوه الحدود فوق العادة	***	٣ - المحلس النشريعي	
	٢٨ - مكافحة الجراد		ع — التقاعد والتمو بضات ع	
4	٢٩ لجنة تعيين الحدود الأردنية السورية	4744	ه ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
المعموع ٢٤٨٦٢٧		γ.γ.	٣ - ادارة المقاطمات	
		10171	٧ — وزارة المدلية	
ل ا ف	(جدول رقم ۲)	4410	٨ – الشرعة	
• • • • • • • • • • • • • • • • • • •	الفصل	12917	٩ وزارة المالية	
770.	١ – الجمارك والمكوس	YYAŁ	١٠- الحارك والمكوس	
1404.	٧ - الرخص والضرائب الح	14140	١١ دائرة الصحة	
1045.	٣ - رسوم المعاكم والدوائر الخ	90	١١(أ) - محجر الصحي في معان	
7.60	ع ـــ برق و بريد وهاتف	74.44	١٧ دائرة المعارف	
	ه – واردات املاك الدولة	702W	١٣ – دائرة الزراعة والحراج والبيطرة	
	۳ — فواگد	YY .	١٤ - دائرة الآثار	